سموه هنأ رئيستي إثيوبيا ونيبال بالعيد الوطني لبلديهما

محلیات

الأميريتلقى التهنئة هاتفياً من رئيس الوزراء العراقي الأسبق

تلقى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد اتـصـالاً هاتفياً ظهر أمـس من الدكتور نورى المالكي، رئيس الوزراء الأسبق في جمهورية العراق الشقيق ورئيس ائتلاف دولة القانون عبر خلاله عن خالص تهانيه وأطيب تمنياته بمناسبة عيد الفطر السعيد، سائلاً المولى عز وجل أن يعيد هـذه المناسبة السعيدة على البلدين الشقيقين وعلى الأمتين العربية والإسلامية بوافر الخير واليمن والبركات، وأن يديم على سموه موفور الصحة

وقد شکره سموه علی هذه البادرة الكريمة التى تجسد أواصس العلاقات بين البلدين الشقيقين، متمنياً سموه له دوام الصحة والعافية ولجمهورية العراق الشقيق كل الرقي والازدهار.

من جهة أخرى فقد بعث صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى الرئيسة ساهلي زويــد*ي* رئيسة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية الصديقة، عبر فيها سموه عن



سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد

خالص تهانيه بمناسبة العيد لفخامتها موفور الصحة وتمام العافية وللبلد الصديق كل الوطني لبلادها، متمنياً سموه

كمابعثسموهببرقية تهنئة إلى الرئيسة بيديا ديفي بهانداري رئيسة جمهورية نيبال الديمقراطية الفيدرالية الصديقة، ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطنى لبلادها، راجياً سموه لفخامتها دوام الصحة والعافية وللبلد الصديق المزيد من الرقى والنماء. وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة إلى الرئيسة ساهلى زويدي رئيسة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية الصديقة، عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطنى لبلادها

التقدم والازدهار.

الصحة والعافية. كمابعث سموه ببرقية تهنئة إلى الرئيسة بيدياً ديفى بهانداري رئيسة جمهورية نيبال الديمقراطية الفيدرالية الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطنى لبلادها، راجياً سموه لفخامتها دوام الصحة والعافية.

متمنيا سموه لفخامتها موفور

كما بعث سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ببرقيتي تهنئة مماثلتين.

أجرى وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد أمس الخميس اتصالاً هاتفياً مع وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في مملكة إسبانيا الصديقة أرانشا غونثاليث لايا.

وتم خلال الاتصال بحث تطورات إنتشار وباء فيروس كورونا المستجد والجهود الثنائية والدولية في مواجهة تداعياته حيث جدد الشيخ أحمد الناصر صادق مشاعر التعازي والمواساة لمملكة إسبانيا وشعبها الصديق للضحايا الذين وافتهم المنية جراء إصابتهم بفايروس كورونا المستجد (كوفيد - 19).

وأعرب الشيخ أحمد الناصر عن تمنياته بالسلامة للجميع وأن تنتهي هذه الأزمة التي اجتاحت العالم مثمناً في الوقت ذاته كل التسهيلات التي قدمتها السلطات الإسبانية لإعادة المواطنين الكويتيين العالقين في إسبانيا وتيسير عمليات

إعادتهم سالمين إلى أرض الوطن. وأكد على ضرورة تعزيز التعاون المشترك بين البلدين الصديقين نحو التصدي لتداعيات هذه الجائحة حيث شدد الجانبان خلال الإتصال على أهمية تضافر الجهود الدولية لمواجهة تبعات هذا الوباء ودعم دور المنظمات الدولية المتخصصة في

من جانبها أعربت الوزيرة أرانشا غونثاليث لاياعن شكر بلادها للتسهيلات التى قدمتها دولة الكويت نحو إعادة الرعايا

الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد الإسبانيين إلى وطنهم سالمين مؤكدة على

دعم وإشادة اسبانيا بالإجراءات التي

تتخذها دولة الكويت تجاه التصدي لهذا

تلقى اتصالاً من وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية

وزير الخارجية بحث مع وزيرة الشؤون الخارجية والانتحاد

الأوروبي والتعاون في إسبانيا المواضيع المشتركة

كما تناول الاتصال مجمل العلاقات الثنائية الوثيقة والوطيدة التي تربط البلدين الصديقين وسبل تعزيز وتطوير التعاون المشترك بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين علاوة على مناقشة مستجدات الأوضاع السياسية على الساحتين الإقليمية

كما تلقى الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد أمس اتصالاً هاتفياً من وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الانسانية مارك لوكوك قدم خلاله شرحا حول مستجدات

الأوضاع الإنسانية في المنطقة. وثمن لوكوك خلال الاتصال الدور الحيوي الذي تضطلع به دولة الكويت على صعيد العمل الإنساني، معرباً عن بالغ تقديره وامتنانه لهذا الدور الرائد والمتميز على الصعيدين الإقليمي والدولي.

العقيل: مجلس الوزراء لا يدخرجهدا لتوفير الأمان الوظيفي للعمالة الوطنية

الكويت: حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وتعزيز الامتثال للقانون الدولي



السفير منصور العتيبي

أكدت دولة الكويت أول أمس على ضرورة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة وتعزيز الامتثال للقانون الدولي وتدابير المساءلة ذات الصلة.

جاء ذلك خلال كلمة مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي المكتوبة بمناسبة المناقشة المفتوحة المرئية لمجلس الامن حول «حماية المدنيين في النزاعات

وأيد العتيبي اقتراح وتقديم خطوات ملموسة لضمان تنفيذ جدول اعمال حماية المدنيين من قبل الدول الاعضاء والامم المتحدة والاطراف المعنية الأخرى استنادا للتقرير السنوي للامين العام حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة لا سيما مع انتشار فيروس (كورونا المستجد - كوفيد 19).

وقال: إن الاجتماع يعقد في ظل ظروف غير مسبوقة حيث تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المعركة ضد تفشي وباء فيروس (كورونا) وانتشاره في جميع انحاء العالم وعلاوة على انه يشكل تهديدا خطيرا لصحتنا الحماعية.

وأضاف أن هذا الفيروس يهدد أيضاً أمن وسلامة المدنيين الذين يواجهون بالفعل تحديات وتهديدات لأمنهم وسلامتهم نتيجة النزاعات المسلحة المستمرة ما يزيد من أهمية اجندة حماية المدنيين أكثر من أي وقت مضى.

وأكد ترحيب دولة الكويت ودعمها المتواصل لدعوة الأمين العام أنطونيو غوتيريس الى وقف فوري لإطلاق النار

على الصعيد العالمي في ضوء انتشار هذا الوباء وتحث مجلس الأمن بصفته الهيئة الوحيدة للأمم المتحدة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين على دعم

وتابع العتيبي أن هذا الاجتماع تشارك فيه دولة الكويت للمرة الأولى منذ نهاية عضويتها غير الدائمة للفترة 2018–2018 والتي ساهمت خلالها بنشاط في جدول أعمال حماية المدنيين من خلال المشاركة في تقديم القرار 2417 بشأن النزاع والجوع الى جانب كل من هولندا والسويد وكوت ديفوار فى عام 2018.

وأضاف أن دولة الكويت قدمت القرار 2474 بشأن المفقودين في النزاعات المسلحة، الذي اعتمده مجلس الأمن بالاجماع بتاريخ 11 يونيو 2019، وذلك سعياً منها لتعزيز الإطار المؤسسي والمعياري لحماية المدنيين وبناء على تجربة وطنية مريرة لا يزال يعاني منها العديد من أبناء الشعب

وأوضح أن هذا القرار يعد أول منتج يصدر عن المجلس يتطرق إلى مسألة المفقودين في النزاعات المسلحة على وجه التحديد ويدعو جميع الأطراف فى النزاعات المسلحة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الأشخاص من الاختفاء والبحث بنشاط عن الأشخاص المفقودين وتمكين إعادة رفاتهم.

وبيّن العتيبي أن القرار يدعو الى ضمان التحقيقات النزيهة والفعالة ومقاضاة الجرائم المتصلة بالأشخاص

المفقودين أثناء النزاعات المسلحة ويهدف إلى إعادة التأكيد على القواعد ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقال: «بينما يسعدنا أن نرى أن القسم المتعلق بالأشخاص المفقودين قدتم تفصيله في تقرير الأمين العام لهذا العام، فإننا نلاحظ استمرار الإبلاغ عن أعداد مقلقة من حالات المفقودين أثناء النزاعات المسلحة في

وحث العتيبي في هذا السياق الدول الأعضاء على ضمان وجود قوانين وسياسات وطنية مناسبة لمنع فقدان الاشخاص وشجع جميع الاطراف المعنية على اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه المشكلة تماشيا مع ما ورد في القرار 2474. وأضاف أنه إلى جانب قضية المفقودين، فإن تقرير الأمين العام السنوي حول حماية

المدنيين يعكس صورة قاتمة عن حالة الحماية الحالية، حيث لا تزال أعداد القتلى والجرحي من المدنيين عالمياً، بالإضافة إلى عدد النازحين مرتفعة بشكل غير مقبول.

وجدد العتيبي التأكيد على أن دولة الكويت تكرر الدعوة لأهمية ضمان الامتثال للقوانين الدولية ذات الصلة والمساءلة عن انتهاكات هذه القوانين في حالات النزاعات

وأوضح أن تقرير الأمين العام يشير بوضوح إلى أنه يمكن تقليل معاناة المدنيين إلى حد كبير إذا احترمت جميع أطراف النزاع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ورأى العتيبي أن «ضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في انتهاك لهذه القوانين

مر ضروري لضمان العدالة والإجراءات القَانونية الواجبة لضحاياهم، حيث يؤكد تقرير الأمين العام على أن هذه العوامل لا تزال أكثر التحديات الحاحا لتعزيز حماية المدنيين».

وحث مجلس الأمن على مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لضمان الامتثال للقانون الدولي ووضع تدابير المساءلة اللازمة لتعزيز الحماية الفعالة للسكان المتضررين من النزاعات لا سيما في ظل انتشار وباء فيروس (كورونا).

وجدد العتيبي التذكير أن الوصول للمساعدة الإنسانية لا يـزال يعوقه العنف والنزاعات المسلحة إلى جانب عوامل أخرى مثل البيروقراطية وبعض العوائق التي تسببها العقوبات وتدابير مكافحة الإرهاب.

ودعا مجلس الأمن إلى حث أطراف النزاعات المسلحة على ضمان إيصال المساعدات والسلع الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين أينما كانوا وإدانة العنف المستمر ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية بما في ذلك عمليات القتل والاعتداء والاحتجاز التعسفى، بالإضافة إلى السرقة والاستخدام العسكري لأماكن العمل

وجدد الدعوة بأن يتم الامتناع عن ستخدام حق النقض «الفيتو» عندما يتعلق الأمر بايصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين والمحاصرين من المدنيين أثناء

وأعرب عن تاييده بزيادة الاهتمام الذي يوليه الأمين العام لمسألة التكنولو حيات الجديدة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في تقريره.

وقال العتيبي: «نالحظ أنه في حين ساعدت بعض التقنيات الرقمية على حماية المدنيين وقدمت مجموعة من الفرص لتوضيح فعال عند الإبلاغ عن عدد الضحايا وحالات الأشخاص المفقودين فقد أسيء استخدامها أيضاً من قبل بعض أطراف النزاع ما أدى إلى تفاقم أعمال العنف في بعض المناطق».

ودعا مجلس الأمن الي التشديد على ضرورة معالجة سوء الاستخدام الضار للتكنولوجيا الرقمية وضمان استخدام هذه الادوات الجديدة امتثالا للالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة. وحث العتيبي جميع اعضاء مجلس

الامن على تكثيف جهودهم لضمان الا يدفع المدنيون الابرياء ثمن النزاعات التي اصبحوا جزءا منها من غير محض ارادتهم وضمان التنفيذ الكامل لجدول اعمال حماية وأضاف «في الوقت الذي نحتفل فيه

بمرور 75 عاما على إنشاء الامم المتحدة من الضروري توحيد جهودنا الجماعية وحشد الارادة السياسية اللازمة لتعزيز حماية المدنيين المحاصرين في وسط نزاعات لا نهاية لها حول العالم ونؤكد على استعداد دولة الكويت للاستمرار فى دعم هذه الجهود»

في القطاع الخاص لمدة 6 شهور

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية الكويتية مريم العقيل: إن مجلس الوزراء أقر صرف دعم مالى لأصحاب العمل والعمالة الوطنية في القطاع الخاص المسجلين على البابين الخامس والثالث لمدة 6 أشهر.

وأضافت العقيل في تصريح صحفي أمس الخميس أن مجلس الوزراء لا يدخر جهدا لتوفير الأمان الوظيفي للعمالة الوطنية في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والتي سببتها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وأوضحت أن هذا الدعم يأتي استكمالا لحزمة المحفزات الاقتصادية لضمان استقرار أوضاع العمالة الوطنية في القطاع الخاص وحرصا من المجلس على التوازن في العلاقة التعاقدية بين أصحاب العمل والعاملين

الكويتيين في القطاع الخاص. وذكرت أن هذا الدعم يأتى بهدف المحافظة على مصالح العمالة الوطنية في القطاع الخاص وضمان الاستقرار الوظيفي لهم وتخفيف الأعباء عن أصحاب العمل المتضررين من جراء تلك

الظروف الاستثنائية. وأشارت إلى أن مجلس الوزراء أصدر قراره رقم (654) باجتماعه رقـم (2020/31) المنعقد فـي 18 مايو الحالي وتضمن صرف دعم مالي لأصحاب العمل المسجلين على الباب الخامس لـدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومن

وبينت أن القرار تضمن كذلك صرف ذات الدعم للعمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث من العاملين في القطاع الخاص المتضررين من الظروف الاستثنائية الحالية.

بينهم أصحاب المشروعات الصغيرة

ولفتت إلى أن دعم الباب الثالث يتم من خلال سداد قيمة الدعم المشار إليه في حسابات أصحاب الاعمال لمدة ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

وأفادت العقيل أن القرار استهدف دعم أصحاب الاعمال وذلك بدفع قيمة الدعم المالي المقرر عن الباب الثالث في حساب المنشأة للمحافظة على مكتسبات العمالة الوطنية في القطاع الخاص وتعزيز الامان الوظيفي لهم حتى تلتزم المنشأة بعدم انهاء خدمات العاملة الوطنية لديها أو تخفيض رواتبهم لمدة سنة تبدأ من تاريخ تنفيذ

هذا القرار وحتى نهاية يونيو 2021. وأشارت الى أنه تم تكليف الهيئة العامة للقوى العاملة بوضع الضوابط اللازمة لصرف الدعم للمتضررين بصفة عاجلة، موضحة أنه من بين تلك الضوابط صرف الدعم المقرر للعمالة الوطنية المسجلة على الباب الخامس دفعة واحدة عن ستة أشهر.

وأضافت أن الصرف يأتي وفقا لقيمة





الوزيرة مريم العقيل

الدعم المالي الوارد بالجدول المشار إليه بشرط ألا يكون ملف المنشأة موقوفا لدى الهيئة بسبب يرجع لعدم مزاولة

وبينت أن صرف الدعم المقدم للعمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث يكون شهريا ولمدة ستة شهور متتالية بشرط تقديم صاحب العمل ما يفيد تحويل رواتب العمالة الوطنية عن الدفعة السابقة حتى يتم تحويل الدفعة

وذكرت أنه يستثنى من ذلك الدفعة الاولى إذ سيتم صرفها على أن يتم تزويد الهيئة بما يفيد تحويل الراتب عنها وبحد أقصى أسبوع من تاريخ تحويل الهيئة للدفعة في حساب

وشددت العقيل على أن تلتزم

الشركات بالتوقيع على إقرار وتعهد بعدم انهاء خدمات أي من العمالة الوطنية أو المساس برواتبهم والمحافظة على ذلك حتى نهاية شهر يونيو 2021. وأوضحت أن العمالة التي تسري

عليها أحكام هذا القرار هم من العاملين فى القطاع الخاص المسجلين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل 1 مارس 2020 وما زالوا على رأس العمل وكذلك من تقدم بطلب التسجيل لدى التأمينات بتاريخ سابق على تاريخ صدور القرار الصادر في 18

وأكدت أن الدعم الذي تم إقراره يعكس مدى حرص الدولة على رعاية هذا القطاع ودعمه بكل السبل حيث يعد القطاع الخاص قاطرة التنمية ورافدا من أهم روافد النهضة متمنية له وللعاملين به دوام التوفيق والازدهار وأن يحفظ الله الكويت وشعبها من كل